

Distr.: General
24 January 2018
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الصومال (انظر المرفق الأول)، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، الذي طلب فيه المجلس إلى الاتحاد الأفريقي أن يوفيه بتقارير منتظمة عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والبيان ذا الصلة الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (انظر المرفق الثاني). وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على التقرير.

(توقيع) أنطونيو غوتيريش



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق الأول

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن الحالة في الصومال

أولا - مقدمة

- ١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (٢٣٧٢ (٢٠١٢٧) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٧ الذي طُلب فيه إلى الاتحاد الأفريقي أن يواصل إطلاع مجلس الأمن بانتظام على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.
- ٢ - ويتضمن التقرير معلومات مستكملة عن تنفيذ ولاية البعثة والقرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) للفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويُختتم التقرير بملاحظات بشأن سبل المضي قدماً.

ثانيا - التطورات الرئيسية

التطورات السياسية الرئيسية

- ٣ - لا يزال المشهد السياسي في الصومال متشابكاً مع التحديات المتكررة والمستجدات في عدة مسائل بالغة الأهمية. وما لم يتم حل هذه المسائل، سيعجز البلد عن إحراز تقدم في جهوده في مجالي الحوكمة وبناء الدولة. وتشمل هذه التحديات والمستجدات عملية مراجعة الدستور، والعلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، والحوار بين ولاية غالمودوغ وحركة أهل السنة والجماعة، والتحضيرات لانتخابات عام ٢٠٢٠.
- ٤ - وتقع تداعيات أزمة الخليج في الغالب في صميم التحديات السالفة الذكر. فقبل أن تستعيد حكومة الصومال الاتحادية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ الدعم المقدم لميزانيات الولايات الأعضاء في الاتحاد، كان عدد من هذه الولايات قد اتصل ببلدان الخليج طلباً للمساعدة. وفي ذلك الوقت، لم يكن هناك اتفاق سياسي بشأن تقاسم الموارد والأولويات في ضوء المطالب المالية الكبيرة على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات على حد سواء. ونتيجة لذلك، انحاز عدد من الولايات الأعضاء في الاتحاد مع المملكة العربية السعودية وحلفائها ضد الموقف المحايد الذي اتخذته حكومة الصومال الاتحادية في أزمة الخليج. ولم يؤد ذلك فقط إلى مواصلة إذكاء الانقسامات والتوترات العميقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد وإنما أدى أيضاً إلى إثارة مسائل دستورية عويصة، في الوقت الذي كان الصومال يهتم فيه بالتخطيط لتدشين عملياته لمراجعة الدستور خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٩. وأدت هذه الانقسامات والتوترات إلى نشوء معارضة داخل الولايات أسفرت عن عزل قائدي ولايتي غالمودوغ وجنوب غرب الصومال، بسبب التدخل المتصور لحكومة الصومال الاتحادية.
- ٥ - وكان من بين نتائج الانقسامات والتوترات العميقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد توقف الخطط لعقد مؤتمر دستوري وطني في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، كان سيعلن فيه رسمياً بدء عملية مراجعة الدستور. وقاطعت هذه العملية كل من الولايات الأعضاء في الاتحاد واللجنة المستقلة لمراجعة وتنفيذ الدستور واللجنة المشتركة للرقابة على الاستعراض البرلماني للدستور. وأدت هذه المقاطعة إلى عرقلة جهود ناجحة استغرقت سبعة أشهر شملت مشاورات واسعة أجرتها وزارة الشؤون الدستورية مع الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن عملية مراجعة

الدستور. ويشير البيان الصادر عن اجتماع كيسمايو المؤلف من ١٦ نقطة إلى عزم الولايات الأعضاء في الاتحاد على تعزيز التعاون الإقليمي واتخاذ موقف مشترك إزاء القضايا المتصلة بالأمن والعمل السياسي والنظام الاتحادي والمصالحة. وفي هذا الصدد، يلزم تحري الوضوح في تفسير المادة ٥٣ (١) من الدستور المؤقت، استناداً إلى فهم مشترك واتفاق بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد. إذ أن ذلك سيمكّن حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد من تحديد طرائق المشاورات بشأن المسائل المحددة التي تحدث تأثيراً مباشراً على الولايات الأعضاء في الاتحاد تمشياً مع تلك المادة.

٦ - ومع أن الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي عقد في مقديشو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ واستغرق تسعة أيام وترأسه رئيس الصومال لم يحل الانقسام العميق والتحديات التي تواجه العلاقة بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، فقد يسر التوصل إلى توافق الآراء بين حكومة الصومال الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد بشأن إنشاء لجنة خبراء للنظر في قضايا تقاسم السلطة والموارد خلال الأشهر الستة المقبلة. وتم خلال الاجتماع الاتفاق على ست قضايا بالغة الأهمية هي: تحسين الأمن في البلد والقضاء على الإرهاب؛ وتعزيز قيام نظام اتحادي في البلد؛ وانهاج مسار سريع في مراجعة الدستور وفق نهج موحد؛ والتحضير للعملية الانتخابية لعام ٢٠٢٠؛ وتعزيز التعاون بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد؛ والنهوض بمشاريع التنمية والمعونة الإنسانية. وإضافةً إلى ذلك، جرى التأكيد على مسألة إدماع قوات الأمن ضمن جيش وطني موحد، استناداً إلى المساهمة النسبية المقدمة من الولايات الأعضاء في الاتحاد، تمشياً مع هيكل الأمن الوطني، باعتبارها مسألة حاسمة.

٧ - وأحرزت حكومة الصومال الاتحادية تقدماً في التحضيرات لانتخابات عام ٢٠٢٠ عن طريق العمل على تصميم النظام الانتخابي/العملية الانتخابية مع مؤسسات حكومية رئيسية، من بينها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، ولجنة الحدود والاتحاد، ومكتب رئيس الوزراء، ومكتب الرئيس، ووزارة الشؤون الدستورية، ووزارة العدل، ووزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان. ويواصل الاتحاد الأفريقي دعم هذه العملية ودعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الصعيد التقني وعلى صعيد بناء القدرات. وشاركت مفوضية الاتحاد الأفريقي أيضاً في المنتدى القاري لهيئات إدارة الانتخابات الذي عقد في كيغالي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، كان يتوقع أن تعطي الحكومة الجديدة الأولوية لتوحيد الهياكل الاتحادية بإنشاء مجالس للمقاطعات ومجالس محلية. وسنت ولايتا جنوب غرب الصومال وجوبالاند قوانين الحكم المحلي الخاصة بهما قبل تكوين مجالس المقاطعات والمجالس المحلية. ويتوقع أن تؤدي هذه القوانين عند تنفيذها إلى تيسير التنفيذ السلس لولاية البعثة والوفاء بأحد الشروط الرئيسية لتسليم البعثة المسؤوليات إلى قوات الأمن الوطني الصومالية. إلا أن الاضطرابات السياسية، على النحو الذي تجلّى في الإطاحة المفاجئة برئيس ولاية هيرشيلي، علي أوسوبلي، ومحاولات الإطاحة بقائدي ولايتي غالمودوغ وجنوب غرب الصومال، واستمرار النزاعات بسبب ديناميات قبلية في بعض هذه الولايات، واستعصاء الحوار بين ولاية غالمودوغ وحركة أهل السنة والجماعة، أدت مجتمعة إلى الحد من التقدم المحرز في وضع قوانين الحكم المحلي، وربما تقويض الجهود الرامية إلى توحيد الهياكل الاتحادية.

التطورات الأمنية الرئيسية

٩ - تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي المساهمة في تحسين الحالة الأمنية في الصومال. وعلى الرغم من استمرار التهديد غير المتكافئ الذي تشكله حركة الشباب، تشهد الحالة الأمنية تحسناً تدريجياً. ولا تزال الأهداف الرئيسية للهجمات التي تشنها حركة الشباب هي حكومة الصومال الاتحادية، وبعثة الاتحاد الأفريقي، والقواعد الأمامية لعمليات قوات الأمن الوطني في جميع القطاعات. ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي الأسلحة الرئيسية المفضلة لدى حركة الشباب. وعلى الرغم من زيادة الهجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، زاد معدل تحديد البعثة لهذه الأجهزة المتفجرة إلى ٤٥ في المائة في آب/أغسطس ٢٠١٧ مقارنة بنسبة ٢٨ في المائة المسجلة في تموز/يوليه ٢٠١٧. ومع ذلك، توجد حاجة إلى مواصلة زيادة قدرة البعثة على التصدي للأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

١٠ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شنت ميليشيات يشتبه في أنها تابعة لحركة الشباب هجوماً مركباً على قاعدة عسكرية تابعة للجيش الوطني الصومالي في قرية بارير في مقاطعة أوطيغلي. وتمكنت حركة الشباب من الفرار بثماني إلى عشر مركبات عسكرية، منها ثلاث مركبات مدرعة مزودة برشاشات وأسلحة متنوعة، تشمل مدافع هاون عيار ٨٢ ملم، ومدافع مضادة للطائرات عيار ١٢,٧ ملم، ومدافع مضادة للطائرات عيار ٢٣ ملم. وهذا الهجوم على قرية بارير هو رابع هجوم يقع في عام ٢٠١٧ وثالث هجوم يقع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ يتم فيه اجتياح قوات الجيش الوطني، وهو ما يشير إلى زيادة كبيرة في عمليات حركة الشباب وإلى محدودية قدرة الجيش الوطني على الدفاع عن مواقعه. وعلاوة على ذلك، شهدت الصومال في تشرين الأول/أكتوبر هجوماً شنته حركة الشباب في مقديشو على نطاق لم يشهد من قبل. فقد أدى التفجير الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر في مفترق طرق زوي في مقديشو إلى مقتل ما لا يقل عن ٣٥٨ شخصاً وجرح ٢٢٨ آخرين، وهو ما يكشف وجود عيوب خطيرة في العمل الاستخباري والتحديات السياسية الأوسع التي تواجهها حكومة الصومال الاتحادية. وتشكل الوتيرة المتزايدة لهجمات حركة الشباب والعدد المتزايد للخسائر البشرية الناجمة عنها خطراً يهدد المكاسب الأمنية الهشة التي تحققت في الصومال قبل تخفيض عدد قوات البعثة المقرر إجراؤه لنهاية عام ٢٠١٨.

١١ - وعقب هجوم مقديشو، تمت إقالة المدير العام لوكالة الاستخبارات والأمن الوطنية، عبد الله محمد علي، ورئيس قوة الشرطة الصومالية، العميد عبد الحكيم طاهر سعيد، بقرار من مجلس الوزراء الاتحادي في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر. واستهدفت هذه الخطوة استعادة ثقة الجمهور بعد تصعيد هجمات حركة الشباب في مقديشو، بما في ذلك هجوم مركب وقع على فندق ناسا هبلود بعد أسبوعين فقط من الهجوم المميت الذي وقع في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وعاد الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو إلى البلد في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر عقب جولة زار خلالها ثلاثة بلدان للحصول على الدعم والموارد لشن هجوم موسع على حركة الشباب في أعقاب الهجمات المميتة على مقديشو. وأشار الرئيس إلى أنه حصل على التزامات من إثيوبيا وأوغندا وجيبوتي بتعزيز جهود قوات الأمن الوطني للتصدي لحركة الشباب.

١٢ - وستقوم البعثة، تمشياً مع ولايتها، بخفض قواتها وإعادة تنظيمها بشكل تدريجي ومرحلي بهدف زيادة دور الدعم، مع تولي قوات الأمن الوطني تدريجياً دور القيادة في الاضطلاع بالمهام الأمنية في البلد. وقد مضت البعثة قُدماً، بالتعاون الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين، في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في المؤتمر الذي عقد في لندن في أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن تنفيذ هيكل الأمن الوطني وميثاق الأمن الجديد، ونتائج الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والولاية الجديدة لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بطريقة متكاملة لضمان فعالية العمليات.

١٣ - وبشكل جماعي، وضعت حكومة الصومال الاتحادية وشركاؤها آلية النهج الشامل إزاء الأمن لتنفيذ الإصلاحات المتوائمة مع هيكل الأمن الوطني في الصومال. وفي آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، وبالتشاور مع الإدارات الإقليمية، توصلت الحكومة الاتحادية إلى اتفاقات بشأن المسائل السياسية المتعلقة في هيكل الأمن الوطني (مثل توزيع القوات، والسياسات، والهيكل، وخطط التنفيذ)، ونجحت في إجراء تقييم لتحديد مدى التأهب التشغيلي لقوات الأمن الوطني، وكلها أمور ضرورية لتنفيذ الإصلاحات المتوخاة لقطاع الأمن.

١٤ - وحدد تقييم التأهب التشغيلي وجود ثغرات حرجية ستؤثر على كفاءة وفعالية عمل قوات الأمن الوطني ونقل المسؤوليات الأمنية من البعثة. ويلاحظ في هذا الصدد أن تولي الصومال للمسؤولية الأمنية الرئيسية من البعثة يتوقف على تعزيز قدرات قوات الأمن الوطني. ونتيجة لذلك، فإن تعزيز الدعم التدريبي للمقدم لقوات الأمن الوطني وتحسين تنسيقه أمران بالغ الأهمية.

الحالة الإنسانية

١٥ - لا تزال الحالة الإنسانية متردية في أجزاء عديدة من الصومال. وقد طلبت حكومة الصومال الاتحادية إجراء تقييم للاحتياجات بعد وقوع الكوارث/الجفاف، تشارك فيه دوائر العمل الإنساني والجهات المانحة الإنسانية. ويهدف التقييم إلى الوقوف على مدى تأثير الجفاف، والاستجابة اللازمة، والوقوف على مدى قدرة السكان المتضررين على الصمود، من أجل إعداد إطار للتعافي والقدرة على الصمود. وتتمثل الرؤية الأساسية في ضمان ألا يتحول الجفاف المقبل إلى مجاعة.

١٦ - وقد بدأ نزول المطر منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ في مختلف أنحاء البلد مؤذنا ببدء موسم المطر القصير "دير". وقد امتلأ بالفعل نهر شبيلي في أجزاء معينة بسبب هطول الأمطار في المرتفعات الإثيوبية. وثمة جهود جارية لتعزيز الحواجز للوقاية من الفيضانات. وأسفر حلول موسم المطر عن تحركات للنازحين لتحضير الأرض للزراعة. إلا أن هناك أعداداً أكبر لا تزال تتوافد على مستوطنات النازحين في بيدواه وغالكعيو وجوبالاند (دولو ولوق وبارضيرو ودوبلي).

١٧ - وأفادت الوكالات الإنسانية بوجود صعوبات تعترض وصولها في بوضاصو وقندلا وبيدواه مما يؤثر على منطقة نفوذ المنظمات غير الحكومية ويحد بالتالي من التدخلات المنقذة للحياة.

ثالثاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧)

تنفيذ هيكل الأمن الوطني وميثاق الأمن الجديد في الصومال

١٨ - مضت البعثة قدماً، بالتعاون الوثيق مع حكومة الصومال الاتحادية والشركاء الدوليين، في تنفيذ الالتزامات التي قطعت في المؤتمر الذي عقد في لندن في أيار/مايو ٢٠١٧ بشأن هيكل الأمن الوطني وميثاق الأمن الجديد، ونتائج الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والبيان الصادر عن الجلسة ٧٠٠ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بطريقة متكاملة لضمان فعالية العمليات وسلاسة انتقال المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الصومالية.

١٩ - وفي إطار متابعة المؤتمر الافتتاحي لحكومة الصومال الاتحادية والبعثة بشأن نقل المسؤوليات الأمنية، الذي عقد في تموز/يوليه ٢٠١٧، عقد قادة البعثة وقادة قوات الأمن الوطني في آب/أغسطس ٢٠١٧

جلسة تخطيطية للعمليات المنسقة المشتركة للفترة المتبقية من عام ٢٠١٧ وما بعد ذلك، بغية تحقيق أهداف رئيسية هي إرباك وإضعاف ودحر حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة، وحماية المراكز السكانية، وفتح وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، والاتفاق على تسليم عدد من القواعد الأمامية للعمليات.

٢٠ - وتشارك البعثة بالكامل في آلية التنفيذ التي تشرف على إنجاز خطة التنمية الوطنية وهيكل الأمن الوطني من خلال النهج الشامل إزاء الأمن خلال السنوات الأربع المقبلة. ومنذ آب/أغسطس، أعادت البعثة مواءمة عناصرها ووحداتها للمشاركة في تنفيذ النهج الشامل إزاء الأمن وعناصره ذات الصلة، وتنفيذ الركائز ذات الصلة في إطار مرفق التنمية وإعادة الإعمار/خطة التنمية الوطنية في الصومال. وعقب الاجتماع الافتتاحي بشأن العنصر ١ في النهج الشامل إزاء الأمن، المعقد في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٧، أعدت البعثة مصفوفة بالأنشطة ذات الأولوية حددت فيها معالم رئيسية بغية ضمان الفعالية في عمليات البعثة (العسكرية والشرطية والمدنية) في تنفيذ المفهوم العام للعمليات وخطة تنفيذ المهمة. وسيعنى العنصر ١ بدراسة المصفوفة من أجل تفعيلها من خلال جهود تقنية وتشغيلية والجهود الرامية إلى تعميق التنسيق.

تلقي المنشقين على حركة الشباب ودعم برنامج تأهيل المنشقين

٢١ - أنشط مجلس الأمن في قراره ٢٣٧٢ (٢٠١٧) بالبعثة ولاية تلقي المنشقين على حركة الشباب، على أساس مؤقت، حسب الاقتضاء والتنسيق مع الأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية. واستجابة لقرار العفو الرئاسي واستسلام مختار روبرو، أحد القيادات البارزة بحركة الشباب، للحكومة الاتحادية، يواصل أعضاء الحركة نبذ العنف والإيديولوجية المتطرفة. واستمرت البعثة وحكومة الصومال الاتحادية في تلقي المنشقين وتسليمهم إلى وكالة الاستخبارات والأمن الوطني وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة في هذا الخصوص خلال الفترة قيد الاستعراض.

٢٢ - وتضطلع البعثة بدور رئيسي في مرحلة التوعية والاستقبال، وهما الركيزتان الأولى في البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرّحين والشباب المعرضين للخطر والتعامل معهم، بينما ركز الشركاء الآخرون على الركائز المتعلقة بالفرز والتأهيل وإعادة الإدماج. واضطلعت البعثة بمبادرة بناء قدرات الأفراد المشاركين في برنامج تأهيل المنشقين الذي وضعته الحكومة الاتحادية. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في التعامل مع المنشقين، لا تزال هناك تحديات يفرضها عدم وضوح السياسة المتعلقة بالمنشقين وعدم وجود دعم مالي وبالبني التحتية لبرنامج تأهيل المنشقين.

الأفراد النظاميون

٢٣ - يبلغ عدد الأفراد النظاميين في البعثة، المنشورين في القطاعات الستة، حالياً ١٢٦ ٢٢ فرداً كحد أقصى.

العنصر العسكري

٢٤ - يبلغ القوام العسكري الحالي ٥٨٦ ٢١ فرداً، يتوقع أن ينخفض بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ بمقدار ١٠٠٠ فرد ليصل مجموعه إلى ٥٨٦ ٢٠ فرداً. وتتكون القوات الموجودة في مسرح العمليات من ٦٢٢٠ جندياً من أوغندا؛ و ٣٣٨ ٥ جندياً من بوروندي؛ و ٦٦٤ ٣ جندياً من كينيا؛ و ١٠٠٠ جندي من جيبوتي؛ و ٣٩٥ ٤ جندياً من إثيوبيا؛ و ٧٥ ضابط أركان من مقر قيادة القوة.

وأخطرت جميع البلدان المساهمة بقوات في البعثة بإجراء تخفيضات خلال عمليات التناوب لقواتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

٢٥ - ولا يزال المشهد الأمني في جنوب وسط الصومال مستقرا نسبيا على الرغم من وقوع هجمات معزولة تشنها حركة الشباب في صورة أجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات، وكمان، واغتيالات، وهجمات بالقنابل اليدوية. ولا تزال مشكلة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع على طول طرق الإمداد الرئيسية التي تربط القواعد الأمامية للعمليات قائمة، مما يقيد حرية حركة البعثة وقوات الأمن الوطني وقدرتها على مواصلة عملياتها. ولا يزال التهديد الذي تشكله حركة الشباب كبيرا في منطقة بنادر، بما في ذلك مقديشو، حيث تواصل الميليشيات التسلسل بأجهزة متفجرة يدوية الصنع محمولة على مركبات بهدف الإخلال بالأمن العام وتقويض مصداقية الحكومة الاتحادية.

٢٦ - وسعيا إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية المبينة في قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧) المتمثلة في خفض التهديد الذي تشكله حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة، تشارك البعثة حاليا في "عملية صياد السفاري" على طول ممر جوبا بالتعاون مع الجيش الوطني الصومالي وقوات المنطقة. ولا تزال "عملية تحقيق استقرار مقديشو" جارية أيضاً بهدف تطهير شبكات حركة الشباب واستعادة الأمن في مقديشو بعد وقوع هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات. وتمشيا مع المفهوم العام للعمليات لعام ٢٠١٦، شاركت البعثة في عمليات تطهير طرق الإمداد الرئيسية، بهدف تأمين أهم طرق الإمداد اللوجستي في المناطق المحررة من حركة الشباب. كما تهدف عمليات التطهير هذه إلى تيسير العمليات الإنسانية في جميع القطاعات وإلى تأمين المزيد من طرق الإمداد الرئيسية في الأجل الطويل.

٢٧ - وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها البعثة في مكافحة التهديد الذي تشكله حركة الشباب وتحقيق الاستقرار في الصومال، تواصل حركة الشباب استغلال الثغرات في القدرات بين قطاعات البعثة وخطوط عملياتها الممتدة فوق طاقتها. وأدى ذلك إلى تمكين الجماعة من حرية الحركة والعمل بصورة مستمرة. وعلاوة على ذلك، لا تزال حركة الشباب قادرة على تجميع ميليشياتها بسرعة خاطفة وتنفيذ هجمات واسعة النطاق باستغلال قدرتها على الامتزاج بالسكان المحليين والاختباء وسطهم وباستخدامها الفعال للفرق الصغيرة أو خلايا جهاز أمنيات لتنفيذ هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع المحمولة على مركبات وتنفيذ اغتيالات لأشخاص مستهدفين.

انتقال المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الوطني

٢٨ - واصلت قوات البعثة الاضطلاع بعمليات مشتركة مع قوات الأمن الوطني، ولا تزال "عملية تحقيق استقرار مقديشو" جارية، ليس فقط بهدف إضعاف حركة الشباب وإنما أيضاً لنقل الخبرة العملية إلى قوات الأمن الوطني من خلال التوجيه. كما واصلت البعثة، بالتعاون مع الشركاء، تدريب أفراد رئيسيين في قوات الأمن الوطني، على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٢٩ - وقام رئيس الوزراء، حسن خيري، في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ بتدشين عملية تقييم التأهب التشغيلي في مقديشو. وهذه العملية تقودها الحكومة الاتحادية بمشاركة نشطة من البعثة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين والولايات الأعضاء في الاتحاد، ومن المتوقع أن تقدم صورة ذات مصداقية للحالة الراهنة لقوات الأمن الوطني وتوفر الأساس للتخطيط لعملية انتقال المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية. وفي إطار التحضير لتسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً، أجرت البعثة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع الشركاء، تقييم التأهب التشغيلي للجيش الوطني الصومالي، بهدف التحقق من

قدراته التشغيلية، بما في ذلك عدد الأفراد والتدريب والمعدات وقدرات الاكتفاء الذاتي والبنية التحتية. ويستخدم جدول التنظيم والمعدات المحدد في خطة النصر كأساس أولي للقرارات المتعلقة بالأفراد والمعدات.

عنصر الشرطة

٣٠ - بموجب القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، أُذِن لقوة شرطة البعثة بزيادة عدد أفرادها من ٥٤٠ فرداً إلى ١٠٤٠ فرداً، يتألفون من سبعة ضباط من فريق القيادة العليا، و ٢٣٣ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات (مقابل العدد السابق البالغ ١١٣)، وخمس وحدات للشرطة المشكلة تتألف كل منها من ١٦٠ فرداً (مقابل العدد السابق البالغ ثلاث وحدات للشرطة المشكلة تتألف كل منها من ١٤٠ فرداً). إلا أن العنصر يتكون حالياً من ٤٠٠ فرد، يتألفون من ستة ضباط من فريق القيادة العليا، و ١١٤ من أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، ووحدتين للشرطة المشكلة تتألف كل منهما من ١٤٠ فرداً من نيجيريا وأوغندا، بالترتيب.

٣١ - ويُتوقع أن يزيد العدد تدريجياً بمقدار ٥٠٠ فرد، اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، بزيادة في عدد أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات ووحدات الشرطة المشكلة. ولدى مفوضية الاتحاد الأفريقي خطة نشر مفصلة يجري تنفيذها، بما يشمل زيادة قوام وحدتين الحاليتين من وحدات الشرطة المشكلة من ١٤٠ إلى ١٦٠ فرداً بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بالإضافة إلى نشر الوحدة الثالثة من وحدات الشرطة المشكلة من سيراليون والمؤلفة من ١٦٠ فرداً؛ وزيادة أعداد أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات بمقدار ١٢٠ فرداً، وهو ما سيبدأ تنفيذه بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٨؛ ونشر وحدتين جديدتين من وحدات الشرطة المشكلة تتألف كل منهما من ١٦٠ فرداً. وقدمت نيجيريا عرضاً بتوفير الوحدة الإضافية الأولى من وحدات الشرطة المشكلة، ويتوقع نشرها، بعد إجراء تقييم للتأهب التشغيلي قبل نهاية الربع الأول من عام ٢٠١٨. ويجري حالياً التماس عروض للوحدة الثانية من وحدات الشرطة المشكلة ويتوقع أن تكون متاحة للنشر بحلول الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

٣٢ - وحقق عنصر الشرطة التابع للبعثة إنجازات كبيرة برغم التحديات التي واجهها خلال الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وفيما يتعلق بالدعم التشغيلي لقوة الشرطة الوطنية، قدمت شرطة البعثة خدمات خفارة مهنية ومتجاوبة ونشطة وفقاً لولاية الدعم التشغيلي المنوطة بها. وتم تسيير دوريات يومية ذات وجود بارز بالاشتراك مع قوة الشرطة الوطنية وغيرها من قوات الأمن الوطني حول المنشآت الحيوية ومباني الحكومة ودور العبادة والطرق المزدحمة ومفترقات الطرق الحيوية لردع الأنشطة الإجرامية بصورة استباقية. وإضافةً إلى ذلك، اضطلعت شرطة البعثة بالاشتراك مع قوات الأمن الوطني بثلاث عمليات محاصرة وتفتيش قائمة على المعلومات الاستخبارية في مختلف مناطق مقديشو. وقُدِّم الدعم أيضاً في جوانب أمنية أثناء عمليات الحفر وإجلاء الضحايا عقب التفجير الذي وقع في مقديشو في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وتؤدي العمليات المشتركة التي تضطلع به قوة الشرطة الوطنية وشرطة البعثة إلى تمكين مسؤولي الحكومة والمجتمعات المحلية الصومالية والشركاء الدوليين في المناطق المحيطة بمقديشو وكيسمايو وبيدواه من الاضطلاع بأنشطتهم اليومية وأعمالهم بسلام. ومع الزيادة المقررة في عدد وحدات الشرطة المشكلة، تعزز شرطة البعثة توسيع نطاق دعمها التشغيلي إلى عواصم ولايات هيرشيبيلي (جوهر) وجوبالاند (كيسمايو) وجنوب غرب الصومال (بيدواه).

٣٣ - وواصلت شرطة البعثة تقديم التوجيه والمشورة لأفراد الشرطة الصومالية، فضلاً عن تزويدهم بالتدريب أثناء العمل، في شعب الشرطة الأربعة في منطقة بنادر وبيدواه وكيسمايو وبلدوين. واستند

التوجيه المقدم إلى مواضيع نظرية وعملية ذات أهداف ونتائج واضحة، وأدى إلى تعزيز القدرات الفردية لأفراد الشرطة الصومالية وتمكينهم من تقديم خدمات خفارة أساسية مختصة إلى مجتمعاتهم المحلية. ومع الزيادة المقترحة في قوام شرطة البعثة، يعتزم العنصر توسيع نطاق التوجيه ليشمل أقسام الشرطة العاملة في جوهر وعذاذو، عاصمتي ولايتي هيرشيبيلي وغالمودوغ، على التوالي.

٣٤ - وفيما يتعلق بجدول الإصلاح المؤسسي للشرطة، أنجز العنصر بالاشتراك مع قيادة الشرطة الصومالية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تقييماً لقوة الشرطة الصومالية بهدف تقييم مدى تأهبها التشغيلي من حيث عدد الأفراد والقدرات والأماكن. وإضافةً إلى ذلك، قام عنصر الشرطة في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ بشراء مجموعة متنوعة من المعدات، تضمنت مجموعة مواد للتحقيقات وثلاث مركبات، وتسليمها إلى أقسام الشرطة في مقديشو وكيسمايو وبيدواه. وتهدف هذه الأصناف والبند اللوجستية إلى تحسين ظروف العمل في أقسام الشرطة وإلى تيسير الاستجابة السريعة لنداءات الطوارئ والحوادث الأمنية.

٣٥ - وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم تنفيذ نموذج الخفارة الجديد، قامت شرطة البعثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بدعم تمويلي من حكومة الدانمارك، بتقديم مساعدة إلى حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد في الاضطلاع ببعثة إلى نيجيريا لدراسة نموذج الخفارة النيجيري، نظراً لأنه يعمل ضمن هيكل اتحادي، وذلك بغرض التمكين من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن وضع نموذج قابل للتطبيق في الصومال.

٣٦ - كما واصل عنصر الشرطة التابع للبعثة وضع سياسات تشغيلية وإدارية لقوة الشرطة الوطنية لمساعدتها في إدارة مؤسسات الشرطة وفي عملياتها وقيادتها والتحكم فيها. ويجري حالياً إعداد السياسة بشأن الاتصالات، والسياسة بشأن استخدام المخدرات، والسياسة بشأن إدارة الأمن العام للشرطة الاتحادية وشرطة الولايات. وإضافةً إلى ذلك، قام عنصر الشرطة بإعادة تنشيط وتفعيل المكتب المركزي الوطني في مقر الشرطة الصومالية (مكتب المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)). وأدى ذلك إلى ربط المكتب المركزي الوطني في مقديشو بالمكاتب المركزية الدولية الأخرى حيث يتم تبادل ورصد المعلومات الاستخبارية عن عتاة المجرمين.

٣٧ - وفيما يتعلق بتعزيز قدرات كل فرد من أفراد الشرطة الصومالية، نجح عنصر الشرطة التابع للبعثة خلال الفترة من تموز/يوليه إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ في تدريب ١٦٧ فرداً من أفراد الشرطة الصومالية، من الشرطة الاتحادية وشرطة الولايات، من خلال مجموعة من الدورات المتخصصة. وتهدف البرامج التدريبية إلى بناء قدرات قوة الشرطة الوطنية، على مستوى الفرد والمستوى المؤسسي، على الاضطلاع بأعمال خفارة فعالة وتقديم التدريب لأفرادها هي ذاتها. وستقدم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ دورات مماثلة وغيرها من الدورات الشرطية المتخصصة في مجالات مكافحة الإرهاب، والإدارة في المستويين المبتدئ والمتوسط، والتحقيقات الجنائية الأساسية، في جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، رهنا بتوافر الأموال.

٣٨ - وواصلت شرطة البعثة دعم قوة الشرطة الوطنية في الجهود الرامية إلى حماية حقوق الضعفاء، ولا سيما النساء والفتيات. ورصد عنصر الشرطة التابع للبعثة عن كثب إدارة حالات العنف الجنسي والجنساني المبلغة في مختلف أقسام الشرطة وكيفية التصرف فيها. وأسفر ذلك عن إجراء التحقيق والتصرف على النحو المناسب في تسع حالات لادعاءات بالعنف الجنسي والجنساني أبلغت في أقسام

الشرطة في مقديشو وبيدواه وكيسمايو. وعلاوة على ذلك، قدم العنصر التوجيه لموظفي مكتب مركز تنسيق الشؤون الجنسانية التابع للشرطة الصومالية في مجال التحقيق في قضايا العنف الجنسي والجنساني ومعالجتها والتعامل مع ضحايا العنف الجنسي والجنساني، ومسار إحالة الضحايا، ودور المسعفين في الحوادث المتعلقة بذلك العنف. كما قدمت شرطة البعثة، بالتعاون مع وحدة حماية المرأة في العنصر المدني، دورات تدريبية للشرطة الوطنية في مجال حماية المرأة والطفل ركزت فيها على الحماية الخاصة للنساء والفتيات بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، والعنف الجنسي والجنساني، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وذلك بهدف بناء قدرات أفراد الشرطة الوطنية على التصدي للانتهاكات ومنعها وحماية حقوق النساء والفتيات.

الدعم المقدم من العنصر المدني للمهام العسكرية ومهام الشرطة

٣٩ - ظل العنصر المدني بالبعثة في حالة تشغيل كامل لدعم المهام العسكرية ومهام الشرطة التي تضطلع بها البعثة في الصومال. وأنشأت البعثة فريقاً عاملاً معنياً بتأهيل المنشقين وواصلت تقديم الدعم للأنشطة الميدانية المنفذة في إطار التعاون المدني - العسكري والمتعلقة بالتعافي المبكر والمصالحة الاجتماعية. وفي مجال الحوار والمصالحة المحلية، تواصلت البعثة العمل عن كثب مع حكومة الصومال الاتحادية في الأنشطة الرامية إلى المساعدة في بسط سلطة الحكومة. وعلى نحو أكثر تحديداً، تواصلت البعثة مع شيوخ القبائل والمجتمعات المحلية في شيبلي السفلى وبيدواه وكيسمايو لتشجيع الحوار والمصالحة على صعيد المجتمعات المحلية.

٤٠ - وستقوم البعثة في الفترة المقبلة بتكامل عملياتها العسكرية بتنفيذ مشاريع سريعة الأثر، وبخاصة في مجالي التعليم وتطوير البنى التحتية المجتمعية، كما ستوفر الدعم لبرنامج المنشقين ولتحقيق المصالحة الوطنية بين المجتمعات المحلية.

الشؤون المدنية والتعافي المبكر وتحقيق الاستقرار

٤١ - تعمل وحدة الشؤون المدنية بالبعثة عن كثب مع الحكومة الاتحادية والشركاء على تنفيذ الأنشطة والمسؤوليات المتعلقة بالتعافي المبكر وتحقيق الاستقرار التي تدخل فيها مسؤوليات العنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة في البعثة. وفي إطار الجهود الرامية إلى تحقيق التعافي المبكر والاستقرار، قدمت البعثة جهة التنسيق الرئيسية للاتصال مع الشركاء الآخرين. وأجرت البعثة اتصالات مباشرة مع المجتمعات المحلية فيما يتعلق بتحديد برامج التعافي المبكر ذات الصلة لكي تضطلع بها البعثة والشركاء، وقامت في الوقت نفسه بالتنسيق مع حكومة الصومال الاتحادية وإدارات الولايات الأعضاء في الاتحاد والمجتمعات المحلية وفيما بينها في المسائل المتعلقة بالتعافي المبكر وتحقيق الاستقرار. وتواصل البعثة تحديد وتنفيذ كل من المشاريع السريعة الأثر ومشاريع تعزيز السلامة المتصلة بتعافي المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة. وبالمثل، ومن أجل تحسين الأداء المؤسسي داخل الولايات الأعضاء في الاتحاد، يسرت البعثة أنشطة بناء القدرات المؤسسية.

٤٢ - وتواصل البعثة دعم الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الاستقرار ودعم جميع البرامج الحكومية، مثل إطار وذر الوطني للحكم المحلي، عن طريق تيسير نشر عناصر الإدارة المحلية ودعم إنشاء آلية تنسيق فعالة فيما يتعلق بالمقاتلين السابقين. وفي هذا الصدد، واصلت البعثة المشاركة بفعالية في المنتدى الشهري لتحقيق الاستقرار المعقود في إطار العنصر ٣ من النهج الشامل لإزاء الأمن.

الدعم الإنساني

٤٣ - تواصل وحدة الاتصال للأغراض الإنسانية التابعة للبعثة تعزيز العلاقات بين البعثة ودوائر وشركاء العمل الإنساني، بما في ذلك مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، من أجل تيسير الدعم اللازم للسكان المتضررين، ولا سيما في المناطق التي تم استردادها من حركة الشباب. وتواصل الوحدة العمل عن كثب مع العنصر العسكري التابع للبعثة ولا سيما أقسام التنسيق بين العنصرين المدني والعسكري لتأمين طرق الإمداد الرئيسية، بما يشمل المناطق التي تم استردادها من حركة الشباب، ولا سيما المناطق ذات الأهمية البالغة لتحسين الحالة الإنسانية، والمناطق ذات الأهمية الحيوية لتوفير الدعم اللوجستي للبعثة. كما تعمل الوحدة مع حكومة الصومال الاتحادية ووزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث لتيسير إجراء عمليات تقييم الاحتياجات الإنسانية في منطقة عملياتها من خلال توفير الدعم اللوجستي والأمن وإيصال المساعدة الإنسانية في المناطق التي تم استردادها من حركة الشباب.

حماية المدنيين وحقوق الإنسان

٤٤ - واصلت البعثة تنفيذ ولايتها امتثالاً لأحكام القرار ٢٣٧٢ (٢٠١٧) عن طريق كفالة أنها تنفذ عملياتها الهجومية والدفاعية على حد سواء بما يتفق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المنطبقين. ولمواصلة تعزيز ذلك، قام قائد قوة البعثة بتذكير قادة العمليات بالتوجيه المتعلق بإيلاء أهمية كبرى لحماية المدنيين في جميع العمليات. ويوعز التوجيه تحديداً إلى قادة البعثة بالامتثال لسياسة البعثة المتعلقة بالنيران غير المباشرة وللسياسة المتعلقة بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وباحترام الثقافة والقوانين الوطنية، وبضمان أن العمليات الجوية للبعثة تنفذ بما يتفق بشكل صارم مع القانون الدولي الإنساني المنطبق.

٤٥ - وعلى الصعيد التقني، واصلت بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عقد اجتماعات شهرية ناقشت خلالها مسائل حقوق الإنسان، والامتثال للقانون الدولي الإنساني، والادعاءات بانتهاكات الحقوق، وأي مسائل ناشئة تتعلق بالسلوك والانضباط، واتخذت قرارات بشأن الإجراءات اللازمة، وفي بعض الحالات أجريت تحقيقات في الادعاءات.

٤٦ - وتواصل البعثة أيضاً نشر خليتها المعنية بمحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، من أجل تتبع وتوثيق جميع الادعاءات بتعرض المدنيين لأضرار ناتجة عرضاً عن أنشطتها في مناطق مسؤولية البعثة في جنوب وسط الصومال. وقد تمت زيادة التوعية بالخلية والتأكيد على منع الإصابات بين المدنيين وتخفيف حدتها، وذلك من خلال سبع دورات للتدريب التوجيهي داخل البعثة، عقدت في مقر البعثة وفي القطاعات ٣ و ٤ و ٦ لجميع العناصر (العسكري والشرطي والمدني) خلال الفترة قيد الاستعراض. وتشارك المنظمات غير الحكومية المحلية أيضاً في الأنشطة بموجب ترتيبات التعاون المدني - العسكري بغية شرح وجود الخلية ومهمتها. وعلى الرغم من التحديات التمويلية، تتبعت الخلية ثلاثة ادعاءات ضد البعثة في الفترة قيد النظر وقدمت النتائج التي توصلت إليها إلى قيادة البعثة. وفيما يتعلق بتشغيل الخلية بكامل طاقتها وتحقيق فعاليتها الكاملة، نشر الاتحاد الأفريقي مستشاراً عسكرياً في الخلية ليشغل وظيفة كانت شاغرة حتى آب/أغسطس ٢٠١٧.

٤٧ - وأعدت الخلية قائمة بأسماء الأشخاص وأسرهم الذين يحق لهم الحصول على مدفوعات من البعثة على سبيل الهبة، ستقدم بمجرد توافر الأموال لهذا الغرض. ويجري حالياً تحديث القائمة حسب الاقتضاء. وقد أُعدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ إجراءات تشغيل موحدة بشأن المدفوعات المقدمة على سبيل الهبة للاسترشاد بها في عملية دفع التعويضات. واستجابةً للزيادة الملحوظة في عدد حوادث المرور على الطرق، يجري إعداد إجراءات تشغيل موحدة بهدف الحد من وقوع هذه الحوادث. وتشمل التحديات الرئيسية عدم وجود أموال لاستخدامها في سداد المدفوعات على سبيل الهبة على النحو المبين في إجراءات التشغيل الموحدة، وعدم كفاية أعداد الموظفين، مما يؤدي إلى قصور التمثيل في القطاعات، وتأخر نشر المعلومات المتعلقة بالإصابات بين المدنيين من القطاعات، وعدم توافر الشهود أثناء التحقيقات بسبب الحالة الأمنية، وعدم كفاية قدرات التحقيق.

٤٨ - وبغية التصدي لمسألة الأطفال الجنود، تواصل البعثة، جنباً إلى جنب مع الشركاء الدوليين الآخرين، تنفيذ خطة العمل للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨ مع التركيز على الأطفال المرتبطين بالنزاع المسلح. ووفقاً للتكليف الصادر للبعثة بتعديل بؤرة تركيز أنشطتها صوب خروجها من الصومال، ما برحت البعثة تتخذ خطوات عملية لنقل بعض مهاراتها إلى مواطنين صوماليين ممن جرى تحديدهم ومن المتمكنين. وخلال الفترة قيد النظر، انصب التركيز على تدريب الصوماليين وتوجيههم ومتابعتهم، من أجل نشر المعرفة المواضيعية، التي يتوقع أن ينقلوها إلى زملائهم في مقديشو والمناطق.

٤٩ - وقدمت البعثة التدريب لمجموعة من المدربين الصوماليين في مجال حماية الطفل ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم أثناء النزاع المسلح. وتلقى هؤلاء المدربون توجيهها على مدى الأشهر الستة الماضية لتخطيط وإعداد وتنفيذ أنشطة تدريبية مستقلة لفائدة نظرائهم في المؤسسات وقوات الأمن ذات الصلة. وقد قامت البعثة منذ بداية العام بتدريب وتأهيل ٦٥ مدرباً يمثلون مختلف قوات الأمن والوزارات التنفيذية على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات على حد سواء. وقد بدأ المدربون الآن يدعمون أنشطة التدريب والتواصل مع المجتمعات المحلية. وقد بدأ المدربون يوفرون الدعم لأنشطة التدريب والتواصل مع المجتمعات المحلية.

٥٠ - ولتيسير التعاون الوثيق بين قوات الأمن الصومالية والوزارات التنفيذية الرئيسية، قدمت البعثة الدعم لإنشاء لجنة تقنية تمثل الوزارات المسؤولة عن الدفاع، والأمن الداخلي، وحقوق المرأة وحقوق الإنسان، والتعليم، والعدل. وتشارك هذه اللجنة في أنشطة الفرز في جميع حملات التجنيد التي تضطلع بها الحكومة كما تتعامل مع المسائل المتعلقة بالأطفال الجنود باعتبارها انتهاكات للحقوق. ويتكرر ذلك عبر الخلايا المواضيعية داخل وحدة الحماية. ولزيادة التأييد، تنظم البعثة حلقة عمل رفيعة المستوى في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة قيادات الوزارات التنفيذية الرئيسية ورؤساء أقسام التدريب في مختلف مدارس التدريب. وتهدف حلقة العمل هذه إلى زيادة التأزر بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد ورسم مسار للمضي قدماً في التعامل مع الجنود الأطفال المسرحين ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

٥١ - وأصدر مجلس السلم والأمن تعليمات إلى البعثة وجهها فيها بأن تعزز قدراتها التحقيقية في مجال حقوق الإنسان. والقدرة التحقيقية الموجودة لدى البعثة حالياً هي قدرة مخصصة. وتجري حالياً مناقشات بشأن إمكانية تعيين مزيد من موظفي حقوق الإنسان في البعثة، وهو ما سيتيح لها الاحتفاظ بموظفين ومحققين في مجال حقوق الإنسان في مقديشو وبيدواه وكيسمايو وبلدوين.

٥٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُدججت المسائل المتعلقة بحماية المرأة في النزاع المسلح، بما في ذلك منع العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والتصدي لهما، في أربعة برامج توجيهية. وإضافةً إلى ذلك، ظل الخط الهاتفي المخصص للأزمات CEEBLA، في جملة مصادر، أداة هامة تستخدمها البعثة لرصد الانتهاكات، ولا سيما العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والأطفال (الفتيان والفتيات). وعلاوةً على ذلك، تم خلال الفترة قيد النظر إعداد وطبع مواد للإعلام والتثقيف والاتصال بشأن العنف الجنسي والجسدي والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وهي متاحة لدعم برامج التوعية المتعلقة بمنع العنف الجنسي والتصدي له.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته

٥٣ - قامت البعثة في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر و ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بمراجعة سياستها القائمة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني لكي تأخذ في الاعتبار تركيز البعثة على تقديم الدعم لقوات الأمن الوطني الصومالية في إدماج القضايا الجنسانية، تمشياً مع عملية الانتقال الخاصة بالبعثة.

٥٤ - وتواصل البعثة تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالمسائل الجنسانية والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) لتعزيز تنفيذ ولاية البعثة. وتحقيقاً لهذا الغاية، قامت الوحدة المعنية داخل البعثة، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بتوفير الدعم التقني للوزارات التنفيذية ذات الصلة فيما يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في عملية مراجعة الدستور، كما مثلت البعثة في العنصر ٤ في النهج الشامل إزاء الأمن، فيما يتعلق بتنفيذ خطة العمل المعنية بمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته.

رابعاً - التنسيق مع الأمم المتحدة

٥٥ - زادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مشاركتها على جميع المستويات، بما في ذلك في المنتدى الاستراتيجي للتنسيق بين القيادات العليا، من أجل تعزيز جهود التنسيق في الميدان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت اجتماعات شهرية للمنتدى ركزت بالدرجة الأولى على المسائل المتصلة بالتنسيق وتبادل المعلومات والأمن وحقوق الإنسان والدعم اللوجستي وعمليات النشر والخفض التدريجي للبعثة.

٥٦ - وواصل العنصر المدني التابع للبعثة تعاونه الوثيق مع الأمم المتحدة من خلال اجتماع شهري للفريق العامل المعني بالتعاون المدني - العسكري، والفريق العامل المعني بتأهيل المنشقين المنشأ حديثاً والتابع للبعثة، ومن خلال اجتماعات للتنسيق وتبادل المعلومات مع فريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع للأمم المتحدة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، عُقدت اجتماعات شهرية على المستوى التقني بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

٥٧ - وعلى الصعيد الأمني، تُعقد عدة منتديات تنسيقية لكي تستعرض باستمرار المستجدات الأمنية على الصعد المحلي والإقليمي والدولي. وتشمل هذه المنتديات لجنة المعنيين بأمن المطار، مع تحول فريق إدارة الأزمات بالبعثة إلى فريق مشترك لإدارة الأزمات يضم الأمم المتحدة والبعثة وحكومة الصومال الاتحادية والبعثات الدبلوماسية والشركاء في منطقة البعثة. والقرارات التي يتخذها الفريق يتولى تنفيذها الفريق العامل المشترك المعني بإدارة الأزمات، وهو هيئة تقنية، من أجل التوصل إلى تدابير تخفيفية استجابة

لأي حالة أزمات. وتواصل الأفرقة الأمنية التابعة للبعثة والأمم المتحدة وحكومة الصومال الاتحادية إجراء تقييمات أمنية مشتركة والعمل الوثيق من أجل استضافة المؤتمرات الرئيسية بنجاح ومن أجل حماية المدنيين ومنع الهجمات التي تشنها حركة الشباب في المناطق الخضراء لمقديشو وكيسمايو وبيدواه وبلدوين وجوهر وعذاذو. وقد ساعدت هذه الجهود المتضافرة حتى الآن في درء وصد عدة هجمات استهدفت المطار ومعسكرات القاعدة.

خامسا - الدعم اللوجستي المقدم من الأمم المتحدة

الحالة العامة للدعم المقدم من الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي

٥٨ - تواصل الأمم المتحدة دعم البعثة من خلال مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عملاً بمذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتتعلق فئات الدعم باللوجستيات ولا تشمل المرتبات أو بدلات الإقامة المقررة للبعثة أو بدلات القوات العسكرية وأفراد الشرطة أو تعويضات الوفاة والعجز، إذ يتكفل بهذه الفئات الاتحاد الأوروبي على نطاق لا يتناسب مع النطاق المعمول به لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويقدم بعض الشركاء دعماً مالياً من خلال الصندوق الاستئماني للبعثة، يغطي تعيين الخبراء الاستشاريين المتخصصين في التدريب بالبعثات واقتناء معدات تشغيلية. ولا توجد في الوقت الحالي أي أموال بالصندوق الاستئماني، ولم يسفر مؤتمر للمانحين عقد في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ عن أي تبرعات.

٥٩ - على أن تخفيض ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام كان له تأثير سلبي على البعثة. فسحب ثلاث طائرات من أسطول مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أثر سلباً على إيصال إمدادات لوجستية ودعم بالغ الأهمية إلى البعثة. كما كان للتخفيض الأولي لساعات الطيران المنفذة لدعم البعثة إلى ١١٥ ساعة، والتي تمت زيادتها مؤخراً إلى ١٨٣ ساعة، تأثير سلبي على تسليم الدعم اللوجستي في حينه. وزاد من تفاقم الوضع حلول موسم الأمطار، الذي يتعذر بسببه استخدام معظم الطرق. وفي ضوء انعدام القدرة على دعم المواقع النائية جواً، بدأت البعثة إعادة تشكيل قواتها ومواقعها، بالتركيز على طرق الإمداد الرئيسية، حيث لا يزال التهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كبيراً، في حين يجري استكشاف تدابير بديلة لتوفير الدعم. ولا تزال الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع هي التهديد الرئيسي على طرق الإمداد الرئيسية وقد أسفرت عن وقوع خسائر بشرية وتدمير معدات بمستويات فادحة. وكان للقيود اللوجستية تأثير سلبي على جميع قطاعات البعثة، ولا سيما في سياق نقل إمدادات وحصص إعاشة عاجلة ومرتفعة القيمة. كما نجم عنها استنفاد القواعد الأمامية للعمليات للإمدادات، بما في ذلك الغذاء، وفاقم من هذا الوضع تكثيف حركة الشباب لهجماتها على قوافل إعادة الإمدادات على الطرق، مما أسفر عن فقدان أرواح.

٦٠ - وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لم ينته بعد من تشييد مراكز القطاعات بسبب نقص التمويل. وعلى سبيل المثال، يفتقر القطاع ٥، الذي تشغله الوحدة البوروندية، إلى المرافق اللازمة فيما يتعلق بآماكن الإقامة الثابتة ومرافق التخزين. كما أن صيانة المعدات المملوكة للشركاء، ولا سيما ناقلات الأفراد المدرعة، التي هي مسؤولية المكتب، تشكل أيضاً تحدياً؛ ويبلغ معدل الصلاحية التشغيلية لهذه الناقلات حالياً ٤٦ في المائة.

٦١ - وطبق بالفعل في مطار مقديشو الدولي مفهوم "كميات الدفع" فيما يتعلق بالنفط والزيوت والشحوم، وهو مفهوم يهدف إلى تحسين المساءلة واستخدام الموارد، ويبدأ تطبيقه في القطاع ٤ اعتباراً من بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ومن المقرر تعميمه على سائر القطاعات في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبذلت جهود لتثقيف المستخدمين النهائيين في مجال تنفيذ النظام الجديد بحيث يقدرونه ويمتلكونه لتحسين تقديم الخدمات.

٦٢ - وقامت البعثة، تمشياً مع ولايتها بتسليم المسؤوليات الأمنية تدريجياً إلى قوات الأمن الوطني، بتسليم استاد مقديشو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. ويضم هذا المرفق وحدتين من وحدات الشرطة المشكّلة وقوات عسكرية تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية. وتم تحديد مرافق بديلة في منطقة الجزيرة ٢. إلا أن هذه المرافق ستحتاج إلى بعض الجهد حتى ترتقي إلى مستوى شغل مقبول من جانب الأفراد الوافدين. وفي ضوء هذا التطور، يجري التخطيط لإعادة نشر الأفراد وأنشئ بالفعل فريق مشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال لتقييم الاحتياجات وتقييم الدعم اللازم لتطوير مرافق الجزيرة وتحسينها.

سادساً - ملاحظات

٦٣ - في ضوء ما تقدم، أود أن أبدي عدداً من الملاحظات الموجزة:

(أ) أولاً، حدد تقييم التأهب التشغيلي ثغرات حرجية تؤثر على كفاءة وفعالية عمل قوات الأمن الوطني ونقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي. فنتائج التقييم، إلى جانب السحب التدريجي المقرر لما عدده ١٠٠٠ من الأفراد العسكريين بالبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وتفاقم انعدام الأمن، ونقص الموارد اللازمة لتمكين البعثة وقوات الأمن الوطني من الاضطلاع بعمليات عسكرية نشطة تلقي بالشكوك على الجدول الزمني المتوخى لنقل المسؤولية الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الوطني. وفي هذا الصدد، فإن إعداد خطة انتقالية واقعية تراعي فيها الظروف وتحدد فيها تواريخ مستهدفة واضحة لنقل المسؤولية الأمنية من البعثة إلى قوات الأمن الصومالية، بحلول ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أمر لا غنى عنه لضمان مواءمة الدعم المقدم لقوات الأمن الوطني وحكومة الصومال الاتحادية، ولتمكين تمويل البعثة على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به؛

(ب) ثانياً، في حين يجدر الترحيب بالتدابير الإدارية المختلفة التي يجري وضعها، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، لتعزيز فعالية وكفاءة عمليات البعثة، فإنه يجب التشديد على أن توفير موارد مستدامة يمكن التنبؤ بها أمر حاسم لتلبية الاحتياجات التشغيلية، بما في ذلك الدعم اللوجستي الكافي، وعناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها من أجل تنفيذ العملية الانتقالية بنجاح. ويتعين التصدي للثغرات الرئيسية في مجال الأخصائيين والمعدات للمستشفيات من المستوى الثاني وقدرة مكافحة الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع كما يتعين توفير وحدات لتمكين البعثة في جميع القطاعات التشغيلية. ولا غنى عن توفير الموارد اللازمة لإتمام العملية الانتقالية بالكامل، على نحو مستدام ويمكن التنبؤ به، للبعثة ولقوات الأمن الوطني. وفي هذا الصدد، فإن المشاورات التي بدأها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن خيارات تمويل البعثة هي موضع ترحيب. وينبغي أن تكون هذه المشاورات بأوسع قدر ممكن وأن تجرى بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، لكفالة توفير منظورات رئيسية يستلزمها في إعداد تقرير الأمين العام؛

(ج) ثالثاً، سيتم وضع الخطة الانتقالية في صيغتها النهائية، عقب عرض نتائج تقييم التأهب التشغيلي، إمكانية تقسيم العمل بين قوات الأمن الوطني والبعثة والشركاء، كما سيسمح بإعداد بيان تحدد فيه الاحتياجات الكلية للدعم المطلوب للبعثة ولقوات الأمن الوطني. وسيتعين أيضاً أن تشمل هذه الخطة الانتقالية على خطط بشأن العمليات المشتركة وبشأن انهيار أو تسليم القواعد الأمامية للعمليات غير الاستراتيجية، من أجل توليد القوات اللازمة لتنفيذ العمليات الهجومية. وينبغي أن يكون هذا التقييم الشامل المدقق للقدرات والاحتياجات الراهنة للمؤسسات الأمنية الصومالية هو الأساس لتحسين تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين إلى المؤسسات الأمنية في الصومال، وللاعتبارات المتعلقة بتوفير الموارد لنقل المهام من البعثة. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاعتبار لتعزيز التعاون والتنسيق والاتساق باتخاذ ترتيبات متفق عليها بشأن الدعم المقدم من الشركاء إلى قطاع الأمن وبناء المؤسسات في الصومال.

(د) رابعاً، كان لبطء التقدم الذي أحرزته الحكومة الاتحادية في إنشاء هياكل للحكم المحلي، إلى جانب بطء جهود التعافي وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، أثرٌ سلبي على الاستفادة من جهود البعثة في تطهير تلك المناطق والاحتفاظ بها. ولذلك، فإن نشر العدد الإضافي من أفراد الشرطة في الوقت المناسب سيكون أمراً بالغ الأهمية في توسيع نطاق وجود شرطة البعثة خارج عواصم الولايات ودعم تمديد خدمات الخفارة التي تقدمها قوة الشرطة الوطنية في المناطق التي تم استردادها بغية بسط سلطة الدولة وتقديم الخدمات العامة الأساسية؛

(هـ) خامساً، هناك عدد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتقيد البعثة بمعايير الامتثال والمساءلة. وتعزى هذه التطورات إلى الجهود المتضافرة لوضع عدد من آليات المنع والرصد والإبلاغ والاستجابة. بيد أن استدامتها لا يمكن أن تتحقق إلا بمواصلة تعزيز هذه الآليات، بما في ذلك بتزويدها بالموظفين المتخصصين والموارد الكافية. وتوفر الشراكة الفريدة في الصومال بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فرصة للمنظمتين لصوغ شراكة ذات طابع مؤسسي في تعزيز الامتثال في عمليات دعم السلام، تكون فيها بعثة الاتحاد الأفريقي نقطة الانطلاق. وستكون هذه الشراكة، التي يمكن التنبؤ بها، متوافقة مع الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشركة في مجال السلام والأمن، الذي وقعته في نيسان/أبريل ٢٠١٧ قيادة المنظمتين؛

(و) وأخيراً، ففي حين تركز الخطة الانتقالية على المؤسسات الأمنية الصومالية، فإنه يتعين رصد ودعم استدامة الانتباه والتركيز على إحراز تقدم صوب تهيئة أوضاع رئيسية مؤاتية في المجال السياسي وفي مجال الحوكمة، بما في ذلك على صعيد الولايات الأعضاء في الاتحاد لضمان استدامة أي مكاسب أمنية. وسيستلزم ذلك أيضاً وجود حوار سياسي مستدام بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد للسماح بإحراز تقدم في المعالم الرئيسية البالغة الأهمية على الصعيدين الأمني والسياسي. وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع حكومة الصومال الاتحادية على إحراز تقدم استراتيجي ملموس على الصعيدين الأمني والسياسي على حد سواء.

المرفق الثاني

بيان

تلقى مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في جلسته ٧٤١ المعقودة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، إحاطة بشأن الحالة في الصومال وتنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، واعتمد القرار التالي:

إن المجلس،

١ - **يحيط علماً** بالإحاطات المقدمة من الممثل الخاص لرئيس المفوضية للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، وقائد قوة البعثة الفريق عثمان نور سوباغلي، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصومال، السيد مايكل كيتنغ. **ويحيط المجلس علماً أيضاً** بالبيانات التي أدلى بها ممثل مصر، بصفته عضواً أفريقياً في مجلس الأمن (مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن)؛ وممثل إثيوبيا، بصفته رئيساً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وعضواً في مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن؛ وممثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي؛

٢ - **يشير** إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، بما في ذلك القرارات الواردة في البيان PSC/PR/COMM.(DCC) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٧٠٠ المعقودة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٧؛ والبيان PSC/PR/COMM.(DCLXXXIV) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٦٨٤ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛ والبيان PSC/PR/COMM.(DCXLIX) الذي اعتمده المجلس في جلسته ٦٤٩ المعقودة في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧؛ والبيان PSC/PR/COMM.(DCXXII) الذي اعتمده في جلسته ٦٢٢ المعقودة في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ والبيان PSC/PR/COMM.(DCVIII) الذي اعتمده في جلسته ٦٠٨ المعقودة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦؛ والبيان PSC/PR/COMM.2(DXCV) الذي اعتمده في جلسته ٥٩٥ المعقودة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦؛

٣ - **يشير أيضاً** إلى قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، ولا سيما الفقرة ٩، التي يطلب فيها مجلس الأمن إلى الاتحاد الأفريقي أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام على تنفيذ ولاية البعثة؛

٤ - **يحيط علماً** بالتقدم المحرز في العملية السياسية في الصومال، ولا سيما فيما يتعلق بعملية تكوين الدولة، ومراجعة الدستور، وبالنظام الانتخابي من أجل إجراء الانتخابات في عام ٢٠٢٠. وفي السياق نفسه، **يرحب** المجلس بتوقيع اتفاق مصالحة هام بين رئيس غالمودوغ ورئيس حركة أهل السنة والجماعة، **ويهنئ** الرئيس محمد عبد الله محمد فارماجو على عقد الاجتماع التشاوري الرفيع المستوى الذي استغرق تسعة أيام مع القيادات السياسية العليا في البلد. **ويشفي** المجلس على حكومة الصومال الاتحادية على جهودها المتصلة سعياً إلى إيجاد حل دائم للتحديات السياسية والأمنية المطولة التي يواجهها الصومال، **ويكرر** التزامه بموصلة دعم حكومة الصومال الاتحادية في تحقيق أهدافها الأمنية والسياسية؛

٥ - **يلاحظ مع بالغ القلق** تنامي قدرة حركة الشباب وهجماتها المتواصلة على السكان الأبرياء، ورموز حكومة الصومال الاتحادية، وأفراد البعثة. وفي هذا الصدد، **يدين المجلس بشدة** هذه

الهجمات الإرهابية، ويعرب عن خالص تعازي الاتحاد الأفريقي لحكومة وشعب الصومال إزاء الخسائر في الأرواح ويتمنى الشفاء العاجل لكل من تعرضوا لإصابات؛

٦ - **يعرب أيضاً عن خالص تعازيه** لحكومات البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة في البعثة وللأسر المباشرة لجميع أفراد البعثة الذين ضحوا بكل غال ونفيس من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار والمصالحة في الصومال. **ويشجع** المجلس البعثة على مواصلة المضي بعزم وثبات في الوفاء بولايتها إلى أن يتم القضاء المبرم على حركة الشباب الإرهابية وإحلال السلام بالصومال؛

٧ - **يرحب** بالتقدم المحرز حتى الآن في مكافحة حركة الشباب الإرهابية، والذي تحقق بفضل الجهود المشتركة للبعثة وقوات الأمن الوطني الصومالية، مع ملاحظة قدرات حركة الشباب غير المسبوقة. وفي هذا الصدد، **يود المجلس أن يؤكد** على الحاجة الماسة إلى تزويد البعثة بالقدرات اللازمة، بما في ذلك عناصر تمكين القوة وعناصر مضاعفتها؛

٨ - **يؤكد من جديد بقوة الحاجة** إلى تزويد البعثة بتمويل مستدام ويمكن التنبؤ به، بغية تمكينها من الوفاء بولايتها بفعالية أكبر، تمشياً مع الاستنتاجات التي انتهت إليها الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛

٩ - **يعرب** عن امتنانه للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيين الآخرين وللشركاء المتعددي الأطراف على دعمهم المستمر للعمليات التي تضطلع بها البعثة ضد حركة الشباب **ويحثهم** على مواصلة دعمهم وتكثيفه؛

١٠ - **يكرر تأكيد الحاجة الملحة** إلى زيادة التنسيق والاتساق في دعم بناء قطاع أمني متمكن وشامل للجميع في الصومال، بغية تعجيل التقدم المطلوب في تيسير تسلم المؤسسات الأمنية الوطنية الصومالية المسؤولية الكاملة من البعثة على نحو فعال. وفي هذا السياق، **يؤكد المجلس من جديد** ضرورة أن يعمل الشركاء عن كثب مع السلطات الصومالية والبعثة في كفالة زيادة التنسيق في تقديم الدعم في أعمال منها الاضطلاع بمبادرات ثنائية في مجال بناء القدرات والعمليات الهجومية؛

١١ - **يؤكد من جديد كذلك ضرورة** وجود منصة دعم ميداني متجاوبة وفعالة وتتسم بالكفاءة والمسؤولية كي تكون أداة تمكين استراتيجية لعمليات البعثة. وفي هذا الصدد، **يطلب** المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أن يواصل تعزيز جهوده المتمثلة في إيصال حزمة الدعم إلى البعثة، مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز دور الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس البعثة تحقيقاً لهذه الغاية، تمشياً مع مذكرة التفاهم الموقعّة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في عام ٢٠١٦ بشأن تقديم الدعم إلى البعثة؛

١٢ - **يحيط علماً** بنتائج مؤتمر الأمن الصومالي ومنتدى الشراكة الصومالية المنعقدتين في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر في مقديشو، **ويشدد** على أن استمرار وجود البعثة في الصومال، وتنفيذ عملية انتقالية قابلة للتنفيذ يقتضيان تأمين الحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة والمؤسسات الأمنية الصومالية؛

١٣ - **يرحب** بالخطوات التي تتخذها المفوضية بالفعل في سد الثغرات الحالية في الموارد، **ويطلب** إلى رئيس المفوضية أن يعزز تعاون المفوضية مع الأمين العام للأمم المتحدة والشركاء الآخرين،

على المستوى المطلوب، في تأمين الحصول على تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به للبعثة، بطرق منها استخدام أنصبة الأمم المتحدة المقررة في دفع البدلات لأفراد البعثة النظاميين، مع مراعاة النجاحات التي حققتها البعثة، والإطار الزمني للعملية الانتقالية الذي اقترحه الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والواقع المتمثل في أن البعثة تشكل شراكة استراتيجية وعملياتية تختذى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وتنفذ عملها متمثلة روح الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن الذي وقع في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧؛

١٤ - بحث مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على أن ينظر في تقرير الاستعراض المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وأن يوافق على التوصيات الواردة فيه، من أجل تمهيد الطريق أمام تنفيذه تنفيذًا سريعًا وفعالًا، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب حدوث فراغ أمني في الصومال وفي المنطقة، وتعزيز التنسيق وضمان الحصول على تمويل يمكن التنبؤ به للبعثة؛

١٥ - يحيط علماً بالنتائج التي خلص إليها تقييم التأهب بشأن الجيش الوطني الصومالي ويلاحظ مع القلق أن الجيش الوطني الصومالي، بحالته الراهنة، ليس في وضع بعد يتيح له تولي المسؤولية عن المواقع الأمامية للعمليات التي يمكن أن تسلمها له البعثة أو الاحتفاظ بها على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، يكرر المجلس التأكيد على ضرورة مراعاة الظروف والتدرج في نقل المسؤوليات الأمنية إلى القيادة الصومالية وفي خفض التدريجي للبعثة، لضمان عدم انتكاس المكاسب التي تحققت حتى الآن بشق الأنفس ضد حركة الشباب.

١٦ - يؤيد القرارات الصادرة عن الاجتماع الخامس والعشرين للجنة تنسيق العمليات العسكرية المعقود في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، الذي يتوخى في جملة أمور تنقيح المفهوم العام لعمليات البعثة في ضوء الديناميات المتغيرة في الحالة الأمنية والسياسية على أرض الواقع؛

١٧ - يشدد على ضرورة قيام الاتحاد الأفريقي بتجديد التزامه بالسلام والأمن والاستقرار في الصومال، مع مراعاة النظام السياسي والأمني في البلد والمنطقة منذ نشر البعثة في عام ٢٠٠٧؛

١٨ - يكرر تأكيد دعمه الكامل لسلطات وشعب الصومال وعزمه على عدم ادخار أي جهد لتحقيق السلام والأمن والمصالحة في الصومال؛

١٩ - يطلب إلى المفوضية أن تقوم، عملاً بالمادة ٩ من قرار مجلس الأمن ٢٣٧٢ (٢٠١٧)، بإحالة هذا البيان إلى الأمين العام للأمم المتحدة لكي يحيله بعد ذلك إلى مجلس الأمن من أجل اتخاذ إجراء بشأنه، حسب الاقتضاء؛

٢٠ - يقرر أن يبقى هذه المسائل قيد نظره الفعلي.